

القبضة الأمنية السعودية "تُفشل" المظاهرات الرمضانية ونُشطاء يُوَكِّدون أن "حراكهم" نَجح بتحويله أماكن التجمُّع المُفترضة إلى "ثكنات عسكرية"



.. دعوات للخروج بعد صلاة التراويح حتى (14 رمضان).. أنباء عن اعتقال ناشطين وتفتيش هواتف المُصلِّين النُقلاء.. مُطالبات سلمية تُقابلها سياسة "العصا لِمَن عصى" وتلمُّل شعبي قد يَكسر حاجز الخوف

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي:

تُوَكِّد أعلام الصحافة السعودية على مدى العلاقة الوثيقة بين الشعب والقيادة، بل وتزيد تلك الأعلام من الشعر بيتاً، وتقول أن دعوات التظاهر فاشلة، وفشلت، وستفشل، وكان آخرها دعوات "حراك 7 رمضان"، والذي دعت إليه حركة "21 إبريل" المُعارضة، وكانت قد حدت مساجد بعينها في المُحافظات الرئيسية للمملكة للتجمُّع والانطلاق للتظاهر، لكن كُتِّبَت الصحافة المحليَّة أكَدوا أن لم يَخْرُج أحد. القبضة الأمنية الدموية التي تَفرضها السلطات السعودية يقول مراقبون، بالتأكيد هي عُنصرُ فعَّال لوأد أيَّ حِراكٍ سلمي، كان آخره الحِراك الرمضاني في اليوم السابع من الشهر الفضيل، حيث لم يُطالب بإسقاط النظام، بل دعا لمجموعة مطالب سياسية، واقتصادية، وحقوقية، وتنموية، وهي ليست مستحيلة التنفيذ، لكن مصالح الحكومة والقيادة يُوضِّح مراقبون، تقتضي عدم الاستجابة، ورفع العصا لِمَن عَصَى تحت عُنوان "إمّا معنا، أو ضدنا".

لا ينفى نُشطاء عدم خروج مُتظاهرين إلى الشوارع، استجابةً للبيان الثامن الذي أطلقه حِراك 21 إبريل، لكنهم كذلك يُصرُّون على أن دعواتهم للحِراك والتظاهر أملاً في الإصلاح والتغيير، تُحدث بلبلة

في أوساط رجال أمن "نظام آل سعود" كما يصفوه، وتدفعهم لاتخاذ إجراءات أمنية احترازية، تحسباً لخروج المواطنين إلى الشوارع في لحظة إحباط، وعدم ثقة بما سيحمله المستقبل لهم. وتأكيذاً لما يقوله النشطاء المعارضين، رصدت "رأي اليوم" عدّة مقاطع فيديو، تُظهر تواجداً أمنياً كثيفاً حول الجوامع التي دعا لها الحراك الرمضاني، وتحوّل بعض المساجد إلى ثكنات عسكرية مُحاصرة بالعسكر، وتحديدًا مسجد الجفالي بمحافظة جدّة، والتقوى في العاصمة الرياض، استعداداً أو تخوفاً من تجمّعات تنطلق نحو التظاهر.

بعض حسابات على موقع التدوينات القصيرة "تويتر"، أوردت أنباء عن اعتقال رجال الاستخبارات والمباحث لبعض نشطاء الرأي في سياراتها الشهيرة السوداء "جيمس يوكون"، للاشتباه بارتباطهم بدعوات الحراك، كما تم تفتيش هواتف المصلّين النقلة، والمُتواجدين في المساجد المعنية بالتظاهر احترازياً. وعبر رسم "هاشتاق" (#7 رمضان)، واصل المُغرّدون تفاعلهم مع الدعوات، وأكدوا أن مطالبهم مُحقّقة، وأن الخوف لا يجب أن يمنع المُحق من الصلاة أولاً، والتظاهر ثانياً في التجمّعات المُعلن عنها، واعتبر عددٌ من المُغرّدين أن "الاستنفار" الأمني لمُجرّد دعوات "حراك إلكترونية" فعل كل ما فعله بالحكومة، فإن هذا يدعو للأمل، وأن الحُرّيّة تحتاج إلى الصبر والتفاؤل.

الحراك المُعارض، وعلى وقع الاستعدادات الأمنية لقوات الأمن السعودية، أصدر بياناً أعلن فيه تغيير أماكن تجمّع المساجد، كما أعلن مواصلة الحراك، والدعوة للخروج بعد صلاة التراويح حتى 14 رمضان، واستخدام كل السُّبل السلمية، لتحقيق مطالب الشعب السلمية والمُحقّقة.

يُواجه المواطن السعودي العديد من الضغوط الحياتية، وفق مُختصين في الشأن المحلي، وهي عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى قد تدفعه للتململ، وربما كسر حاجز الخوف لاحقاً، فهو أمام فرض ضرائب ستعدّي السلع الانتقائية "الضارّة"، كما عليه التعايش والتوافق مع سياسات تقشّفية ترتبط بأسعار النفط المُتأرجحة، والسياسة غير المُتأنية لقيادته الشابة ودُروبها في المنطقة، كما أنه يدرك أن خزينه بلاده مليئة بالأموال فقط حين تحتاجها الإدارة الأمريكية لحل مُشكلة العاطلين من مواطنيها، وكأن نسبة الفقر والبطالة في بلاد الحرمين صفر بالمائة، لذلك يرى مختصون أن الانفجار قد يحين ولو بعد حين، إلا إذا وجد من يَحْتضنه، وبالتالي منعه.